

موجّهات التّأويل النحوي في تفسير القرآن الكريم:

كتاب (البسيط) للواحدى نموذجاً

سالم فضل عاشور باجري *

المخلص:

ناقشت هذه الدراسة إحدى القضايا المهمّة المتعلقة بالتأويل النحوي، لا سيما فيما يتصل بتفسير القرآن الكريم، حيث عرضت لدراسة أهم الموجّهات التأويلية لدى المفسرين، كما سعت إلى الكشف عن أهم الموجّهات أو الأدلة التي يتوسّلها المفسّر أو النحوي في حكاية التأويل النحوي في آيات القرآن الكريم، وإذا كانت بعض الدراسات قد عرضت للحديث عن إشكالية الأسباب الداعية إلى لتأويل والحاملة عليه؛ فإن هذه الدراسة جاءت لتلمّس الأدلة والموجّهات التي يستلهمها المتأول حين يرى ضرورة حكاية التأويل، وهي موجّهات من شأنها أن تقلل فضاء التأويلات التي تعرض للمتأول. وقد اتخذ الباحث من كتاب (البسيط) للواحدى (ت468هـ) نموذجاً لدراسة موجّهات التأويل النحوي في تفسير القرآن الكريم، وهو كتاب جدير بالدراسة لما اشتمل عليه من قضايا نحوية كثيرة، كقضية التأويل التي ظهرت فيه على نحو يستدعي النظر والتأمل.

وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة موجّهات التأويل النحوي، باستعراض بعض الأمثلة الواردة في الكتاب وتحليلها ومناقشتها؛ للوقوف على أهم الموجّهات والأدلة التي اعتمد عليها في حكاية التأويل.

* طالب (ماجستير) قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

Guidelines of the Grammatical Interpretation in the Interpretation of the Holy Quran:

The Book (Albaseet) of Al-Wahidi (Exemplar)

Salem Fadhli Ashoor Bageri

Abstract:

This study has discussed one of the important issues related to grammatical interpretation, especially that regard to the interpretation of the Holy Quran. Study the most important interpretive guidelines interpreters has introduced. This study aimed at detecting the most important guides or evidence pleaded by the interpreter or grammarian in the story of the interpretation of grammar in the verses of the Quran. This research presented evidence and guidance inspired by the interpreter when he thinks the necessity of interpretation which is guidelines that reduce the space of interpretations that are presented to the interpreter. The researcher took from the book (Albaseet) Al-Wahadi (Died 468 AH) a model for the study of the grammatical interpreters in the interpretation of the Quran and the book worthy of study because of its many grammatical issues, that including the issue of interpretation, which appeared in a way that requires consideration and reflection. The researcher adopted the analytical descriptive method in the study of grammatical guidance interpretation by analyze and discuss some of the examples in Al-Wahidi's book (Albaseet) to extract the most important guides and evidences relied upon in the interpretation.

توطئة:

يعدّ التأويل النحوي أحد أهم الموضوعات ذات الصلة بفلسفة النحو؛ إذ شغل أذهان النحويين قديماً وحديثاً بحضور مادته العلمية الكبيرة وإشكالاته المختلفة، وهو ما حاول العقل العربي استكناهه وتفسيره في ظواهر متنوعة تقوم عليها اللغة، ولا ضير فيما وُجد لديهم من أبحاث منثورة في تفسير الظواهر؛ لأن طبيعة التأويل القراءة العميقة للنص واستكناه ما ينطوي عليه من خبايا يمكن بها تفسير ما يبدو خارجاً على قواعد الصنعة، ولعل ما سوّغ للنحويين قديماً

تعاطيهم مع التأويل إلى حد أن يصل بعضهم إلى أن يقسر النص على ما لا يحتمله؛ أنهم إزاء التععيد للغة، وهو ما يستدعي - في نظر الباحث - أن سيادة مبدأ التععيد والتقنين للغة وَرَدَّ الأشباه إلى النظائر حتى تنتظم قواعد اللغة، كما يمكن عدّ التأويل آلية قرائية معرفية من آليات فهم النصوص واستجلاء معانيها؛ إذ إنّ كثيراً من التأويلات كشفت عما غمض من الظواهر اللغوية التي عالجها النحويون في ضوء التأويل النحوي.

فيلجأ النحويون إلى التأويل حين يقفون على ما لا يستقيم مع قواعدهم وأصولهم التي أصّلوها، فما خرج على تلك القواعد والأصول يتأولونه بما يمكن أن يستقيم به؛ للمحافظة على ما توصلوا إليه من نتائج، والمحافظة على فكرة الأطراد ودقة النظام اللغوي، واقتراح تفسير يحافظ على صحة النصوص المؤولة مع المحافظة على النتائج التي توصلوا إليها؛ ف«غاية التأويل النحوي شيئان: أولهما: صحة القواعد المقررة، فلا تبطل بورود النصوص الفصيحة المخالفة لها، والثاني: سلامة النصوص، يعني من أن يُدعى بفسادها لمخالفتها للقواعد الجارية عليها»⁽¹⁾.

والمتمم في دراسة النحويين لما يتصل بالتأويل النحوي يدرك أنهم سلكوا مسلكين: المسلك الأول هو الاتكاء على التفسير العقلي للظواهر اللغوية بغية تحليلها واتساقها، ويمثله البصريون، والمسلك الثاني هو الذي يمثله الكوفيون، ويقوم على الاتكاء على السماع الذي لا يميزون معه بين ما هو مطرد وما ليس بمطرد، فمدارهم على السماع، وهو ما استدعى الربط بين مسلكهم والمنهج الشكلي في العصر الحديث الذي لا يميز بين ظاهرة مطردة وأخرى غير مطردة، وهو ما أخذه تشومسكي على المنهج الشكلي.

وقد كانت النظرية التي نادى بها تشومسكي وأطلق عليها (النظرية التوليدية والتحويلية) تعني أن (التوليد) قابلية الإنتاج لأمثلة لا حصر لها، و(التحويل) ما يطرأ على المثال من تحويل، وحين ترتبط عبقرية اللغة بالعقل، والعقل على أساسه تبني القاعدة؛ فالقاعدة هي الشكل النموذجي، وهذا الشكل النموذجي هو ما يتعرض للاختلاف، وإذا ما قورن هذا التغيير الذي يطرأ على القاعدة بما يسمى تأويلاً لدى النحويين لم نجد به يتعد عنه كثيراً⁽²⁾.

مفهوم التأويل النحوي:

حفل التأويل النحوي بدراسة قضايا ظاهرها خلاف ما تقتضيه الصناعة النحوية، من نحو الحذف، والزيادة، والتضمين، والحمل على المعنى، وسعت الدراسة التأويلية إلى محاولة ردّها وتأصيلها، ومن هنا يأتي الحديث عن مفهوم التأويل النحوي بعيداً عن السياقات الخاصة للفظة التأويل التي تأخذ مفاهيمها من الحقل الذي ترد فيه، ومن الجدير هنا -بعد ما سبق من توطئة- إيجاد ما يتصل بهذا الإجراء التأويلي من الأصل اللغوي الذي أخذ منه لفظ (التأويل)، وهو ما نجده في المعاجم يدور على معنى الرجوع والرد والعاقبة، فالتأويل (تفعيل) من أَوَّلَ الشيء، بمعنى رده إليه، قال ابن فارس في مادة (أول): «ومن هذا الباب تأويل الكلام، وهو عاقبته وما يُؤوّلُ إليه، وذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف 53]. يقول: ما يُؤوّلُ إليه في وقت بعثهم ونشورهم. وقال الأعشى:

على أنّها كانت تأوّلُ حُجَّها تَأوّلُ ربيّ السِّقابِ فأصحابا

يريد مرجعه وعاقبته. وذلك من: آل، يُؤوّلُ»⁽³⁾.

وفي التهذيب: «وأما التأويل فهو تفعيل من أَوَّلَ يُؤوّلُ تأويلاً وثلاثيّه آل يُؤوّلُ، أي رجع وعاد»⁽⁴⁾.

ويشير الأزهري إلى معنى من معاني التأويل يلتمس حضوره في التأويل بمفهومه النحوي، وهو معنى الجمع، فيقول عقب ما سبق نقله عنه من معنى التأويل: «قلت: أُلّت الشيء: جَمَعْتُهُ وَأَصْلَحْتَهُ، فَكَأَنَّ (التأويل) جَمَعَ معانٍ مُشْكَلَةً بِلَفْظٍ وَاضِحٍ لَا إِشْكَالَ فِيهِ. وَقَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ: أَوَّلَ اللَّهُ عَلَيَّكَ أَمْرُكَ، أَي جَمَعَهُ»⁽⁵⁾، وهو معنى يُلتمس للتأويل بمفهومه النحوي من حيث هو جمع لما ظاهره الاختلاف والمخالفة، وهو معنى غير بعيد عما يعنيه الرد والرجوع إلى الأصل.

وعليه يمكن تعريف التأويل النحوي بأنه: «النظر فيما نقل من فصيح الكلام مخالفاً للأقيسة والقواعد المستنبطة من النصوص الصحيحة، والعمل على تخريجها، وتوجيهها لتوافق

بالملاطفة والرفق هذه الأقيسة والقواعد، على ألا يؤدي هذا التوجيه إلى تغيير القواعد أو زعزعة صحتها واطّرادها»⁽⁶⁾.

أو هو «تبيين النص بصورة تجعله آخر الأمر متفقاً مع القواعد المتبّعة، - وهو ما يعني - صبب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد»⁽⁷⁾.

كما يمكن تعريفه على نحو إجرائي بأنه «دراسة تراكيب العربية من جهة الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والتضمين والحمل على المعنى وتقدير الإعراب؛ أي تخريج كل ما جاء على غير قواعد النحويين وبأي طريقة من طرائق التخريج»⁽⁸⁾.

موجّهات التأويل النحوي في كتاب البسيط:

الموجّهات واحدها موجّهة، وهو الدليل المرشد، وهو هنا - في باب التأويل النحوي - ما يعتمد عليه النحوي عادة في حكايته أو دعواه التأويل في التراكيب التي هو بمعرض معالجتها، فقد يعرض للنحوي تركيب ما فيضطر لسبب ما أن يؤول النص ليقيم نظامه بما يتّسق مع القاعدة النحوية، لكنه بذلك قد لا يملك أن يحتمل له تأويلاً معيناً، أو توصيفاً دقيقاً لحكاية التأويل ما لم يسعفه دليل يسهم في توجيه ما يقصده لإقامة النص، إذ قد يجد المتأول نفسه أمام ما يستوجب التأويل، وأمام احتمالات تأويلية مختلفة يمكن لجمعها أن تقيم النص الذي أمامه على نحو مختلف، وهنا يحضر دور الموجّه التأويلي أو الدليل في توجيه محتملات التأويل لدى النحوي في تحليله، وذلك ما يمكن التفريق به بين ما هو سبب داعٍ للتأويل ملجئ إليه - كالخلل في الصناعة النحوية، أو فساد المعنى - وما هو موجّه ودليل يسترشد به النحوي في حكاية التأويل متى اضطر إليه لسبب من أسباب التأويل.

والناظر في كتاب (البسيط) لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت 468هـ)

يجد أن مؤلفه لجأ إلى هذه الظاهرة على نحو كبير في كتابه، وهي ظاهرة تتشكل عادة في كل ما من شأنه أن يكون تفسيرياً وبيانياً؛ إذ تمثل ظاهرة التأويل حركة الخروج عن النمط المثالي للغة، أو ما يمكن التعبير عنه بما ظاهره كسر نظام اللغة، وعليه فما يرد مبنوثاً في كتاب (البسيط) ومفرقاً

فيه من معالجات تأويلية نحوية يمكن رده إلى أسباب جامعة، هي ما أوجد الحاجة إلى سلوك مسلك التأويل في المؤلف الواحد، أو في غيره، لأن كثيراً من قضايا التأويل يوردها الواحد نقلاً عن غيره، وإيراده لها إما تأييداً وهو الأكثر، وإما استعراضاً دون إشارة منه إلى قبولها، وإما لاعتراضه عليها، تمهيداً لمناقشتها أو نقدها، وإن كان الباحث هنا قد أورد ما أورده من موجّهات التأويل بصفة عامة فإن ما لدى الواحد في كتاب (البسيط) لا يخرج عن ذلك، فحضور التأويل لديه تستدعيه أسباب، وتوجهه أدلة هي ما سيحاول الباحث استجلاءها هنا، ومناقشتها بإيراد بعض الأمثلة الموضحة لها.

أ- السياق:

يعدّ السياق أحد أهمّ الموجّهات التأويلية التي يعتمد عليها المؤلّف؛ لأن السياق قرينة تحضر وتتفاعل مع النص ولا ينفك النص عنها، وإنما يدور معها حيث دارت، وهذا الاتصال الوثيق فيما بينهما من شأنه أن يلقي بظلاله على الحدث التأويلي، إذ يجد المؤلّف نفسه مشدوداً إلى قرينة مهمة تتدخل في بناء المعنى، بل إنها تعد عمدة يرتكز عليها النص، ولأن المعنى أساساً في التأويل كان لا بد من أن يسترشد به المحلل للنص ليحكي تأويلاً غير منفصل المعنى والدلالة عن سياقه وبيئته المحيطة به، فالسياق في علاقته بممكنات التأويل يعدّ مسألة محورية؛ لأن السياق يوجه القراءة ويضيق التأويل ويحدد اتساع الاحتمالات⁽⁹⁾، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذا السياق الذي يحيط بالنص يمكن أن يكون سياقاً لغوياً مؤلفاً من كلمات وجمل، وربما كان السياق مقامياً لا علاقة له بما يحف النص من ألفاظ وجمل، وإنما يتصل بالحال والمقام، فهتدي النحوي إلى تأويل صحيح مسترشداً بما يمكن تسميته بالسياق المقامي أو الحالي، وهو السياق الذي يخرج عن النص إلى ما يمكن أن يؤثر فيه مما عداه، ويندرج فيه كل الأنواع الأخرى من السياقات المؤثرة في النص التي هي مؤثر في الحدث التأويلي؛ لأن «التأويل النحوي بكل حيثياته قد ارتبط بالقصد والمقام، فقد راعى النحويون المقام، وتصوروا الموقف، وأولوا علاقات الألفاظ في التركيب وفقاً للمعنى الذي يمكن أن يحصل من هذه العلاقات، وكل ذلك نوع من تصورهم للمعنى الأول الذي صدر عنه الكلام، أو هو تصور للأصل الذي راعاه المتكلم، وهو ينطق العبارة،

وتوسعوا في تقدير أصل الكلام، وهم بصدد الحديث عن المحذوف، فحاولوا تقدير أصل الجملة بما يتسق والمعنى الذي قصده المتكلم، فكانوا يقدرون هذا الأصل وفقاً لما يتصورونه من مقصد المتكلم»⁽¹⁰⁾.

لذا؛ فإن المعنى قد يكون في منأى عن أن يدرك إذا ما اعتمد المتؤول على القرائن المقالية وحدها؛ «لأن هذه العلاقات السياقية قد تصلح في أكثر من موطن ومقام، وهي بذلك تحمل أكثر من معنى تختلف باختلاف مقاماتها، فالعلاقات السياقية منتهية إلى حد، والمقامات والأحوال لا حد لها، ونحن إذ نجهل تلك المقامات فإن المعنى سيظل مستغلقاً حتى نعرف الحال والمقام الذي يكشف عنه، يقول ابن جني: (فالحمالون والحماميون والساسة والوقادون ومن يليهم ويعتد منهم يستوضحون من مشاهدة الأحوال مالا يحصله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذ أخبر به عنه ولم يحضره ينشده)»⁽¹¹⁾.

وعليه، يمكن القول هنا إن السياق لَعِبَ دورًا مهمًا في نحو ما قد يفهم من كثير من الأمثلة، مما اعترأها بعض ما عد من قبيل التأويل النحوي، كالحذف، مثلاً، والحمل على المعنى... إلخ، غير أن ما يهمننا هنا هو ما ورد لدى الواحدي من قضايا لَعِبَ فيها السياق بمفهومه الواسع دورًا في إثبات دعوى التأويل، فما يمكن أن يقال فيما سبق من الأمثلة من أن السياق هو ما حدد هوية المحذوف فهو بمنزلة الدليل على تحديد وجهة هذا التأويل وتأثيره، كما أن النقص الظاهر في أركان الجملة هو السبب الرئيس وراء دعوى التأويل في مثل هذا الموضوع، فمن غير الوارد في اللغة وتراكيبها أن ترد جملة فعلية ليس لها فاعل هو من قام بالفعل أو اتصف به، على نحو ما هو مشهور من معنى الفاعل في الجملة، ولو ظهر لنا في تركيب ما أنه ورد كذلك، فلا بد من تأويله ليستقيم مع قواعد اللغة ونظامها، وهنا يحضر التأويل النحوي ليفي بذلك الغرض ويؤديه.

والواحدي هنا يستدعي السياق على نحو مصرح به في عدد من الأمثلة، وفي مواضع أخرى نجده يستدعي السياق إشارة دونما تصريح، فنجده يعالج قضية من قضايا التأويل من وجهة نظر سياقية بحتة، يسوقها مساق الدليل على التأويل، دون ذكر صريح لهذا السياق، وهذا في

مواضع كثيرة من كتابه، ومثل ذلك لا ينبغي إغفاله بل هو ما يتوخى الباحث إبرازه ولفت النظر إليه حتى يتضح.

ولعل ما يطالعنا به الواحدي في صدر كتابه (البسيط) كفيل بأن يكشف عن وعي كبير منه قضية دلالة السياق؛ بوصف القرآن الكريم بنية نصية واحدة متماسكة يشد بعضها بعضاً، ففي حديثه عن قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2]، قال الواحدي: «وقال ابن الأنباري: معناه: هدى للمتقين والكافرين، فاكتفى بأحد الفريقين من الآخر، كقوله: ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ آلْحَرَ﴾ [النحل: 81] وقوله: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ [آل عمران: 113] أراد وأخرى غير قائمة. وقال أبو ذؤيب:

فَمَا أَدْرَى أَرُشِدُ طَلَابِهَا

(وأراد: أم غي)، والدليل على هذا: أنه قال في موضع آخر: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: 185]، فجعله هدى للناس عاماً، على أنه ليس في الإخبار أنه ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2]، ما يدل على أنه ليس هدى لغيرهم»⁽¹²⁾.

وفيما ذكره الواحدي هنا استحضار ومراعاة لسياق النص القرآني في حكاية التأويل، حين يذكر أن ما يقتضيه السياق القرآني هنا هو دعوى الحذف، واستدل على ما قدره محذوفاً بسياق يقتضيه ويدل عليه.

ومن ذلك ما جاء لدى الواحدي عند قوله تعالى: ﴿وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: 127]، من ذكره للخلاف في تقدير حرف الجر المحذوف في الآية؛ إذ إنه محتمل لأن يكون (في) أو (عن)، يقول الواحدي: «قال أبو عبيد يحتمل هذا الرغبة والزهد، فإن حملته على الرغبة كان المعنى: وترغبون في أن تنكحوهن، وإن حملته على الزهد كان المعنى: وترغبون عن أن تنكحوهن لدمايتهن، والمفسرون أيضاً مختلفون على هذين الوجهين اللذين ذكرهما أبو عبيد.

روى ابن عون عن الحسن وابن سيرين: ﴿وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: 127]، قال أحدهما: ترغبون فيهن، وقال الآخر: ترغبون عنهن»⁽¹³⁾. ثم إننا نجد أنّ الواحدي يعرض لذكر ما من شأنه أن ينهض بأحد الرأيين من قرائن مقامية، بما في ذلك الآثار المروية عن الصحابة ومن

بعدهم⁽¹⁴⁾، والمتأمل هنا يدرك عود «الخلاف هنا إلى الخلاف في سبب النزول أو ما يسمى بالقرائن، يقول ابن هشام: فإنما حذف الجار فيها لقرينة، وإنما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها، فالخلاف في الحقيقة في القرينة»⁽¹⁵⁾.

وقد يعرض لما هو من قبيل ذلك عرضاً دون إشارة إلى السياق وعلاقته بالتأويل كما في كلامه عن قوله تعالى: ﴿أَكْلَهَا دَائِمًا وَظُلُّهَا﴾ [الرعد:35] قال الواحدي: «وقوله تعالى: ﴿وَوَظُلُّهَا﴾ أي أنه لا يزول ولا تنسخه الشمس»⁽¹⁶⁾.

وحاصل ما أورده الواحدي هنا هو التأويل مستهدياً بالسياق؛ إذ عرض للحديث عن خبر قوله: ﴿وَوَظُلُّهَا﴾ المحذوف، وساق ما مضمونه لا يختلف عن خبر سابقه وهو ﴿دَائِمًا﴾، فالظل الذي لا يزول ولا تنسخه الشمس هو الظل الدائم.

وعليه فقضية التأويل النحوي وعلاقتها بالسياق حريّة بالتناول والدراسة والنظر، ويمكن عدها من القضايا المهمة في دراسة التأويل، ولعل ما يؤكد أهمية هذا المعنى، أن يقال إن النص خارج سياقاته اللغوية والمقامية خلوا لا يستطيع قارئه أن يضع له تأويلاً مادام أنه خارج سياقاته، فيظل عائماً حتى يأتي ما يمكن أن يحدد هويته ويصنع حدوده، وهذا ما يعني بطبيعة الحال أن فضفاضية النص والتركيب خارج السياق تتسع أكثر منها داخل سياق معين، وتضيق كلما حفت بها السياقات والظروف والملابسات الخارجية، فيتحدد بها النص ويبدو التركيب في إطار ضيق من الاحتمالات التأويلية التي يزعم الباحث أنها بمنزلة مصطلحات النص ومقوماته اللغوية.

ب- إيراد النظير

حين يعتمد النحوي أو المفسر إلى الذكر تأويلات معينة كان قد لجأ إليها لسبب من الأسباب التي سبقت الإشارة إليها، يجد نفسه أمام نص به حاجة إلى التأويل لينسجم مع القاعدة النحوية، فيعتمد إلى التأويل، وقد يجد لذلك مبرراً في نظائر يوردها من ذلك القبيل تؤيد ما يذهب إليه؛ لذا فيإيراد النظير من أهم الأدلة التي يستدل بها المتأول للكلام، فما استوجب من الكلام تأويلاً لسبب ما نجد أن أول ما يطرق ذهن النحوي أو المؤول أن يلتمس له نظيراً مشابهاً يمكن أن يحمله ويقيسه عليه؛ ولذلك نجد أنه يمكن أن يطلق على هذا الدليل تسميات أخرى

كلها تفي بالمقصود وترشد إليه، ومن ذلك (المشابهة)، أو (المجانسة)، ولعل أشملها وأعمها الحمل على النظر، إذ يلمح المؤول شيئاً مشتركاً بين ما هو بمعرض تحليله وبين مثال آخر يشبهه، أو هو من جنسه ونظيره، فيحكي فيه التأويل نحو ما هو في ذلك النظر.

ولعلنا بتتبع ما ورد من معالجات تأويلية في كتاب البسيط نلمح هذا الدليل ظاهراً في كثير من الأمثلة، ولا غرو، لاسيما أن الواحد قد أيد كثيراً من تأويلاته في معالجته لكثير من الآيات بإيراد نظائرها، سواء كانت من القرآن الكريم، أم من فصيح كلام العرب، شعراً أو نثراً.

وقد يستدل بأكثر من دليل للنص المتأول؛ لتكون هذه النظائر التي يوردها سنداً يتكئ عليه في تأويله، ويؤمنه في أن يرسل الكلام في التأويل على عواهنه دون إدراك منه ووعي بما يقوله.

ومن الأمثلة التي ورد فيها إيراد النظر دليلاً على التأويل ما أورده في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ ﴿[الحجر: 13]، بعد قوله: ﴿كَذَلِكَ نَسْلُكُهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الحجر: 12]، أي ابتداء كلام أم اتصال بما قبلها من كلام؟، فقال: «قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ هذا عند الزجاج ابتداء كلام؛ كأن الله تعالى أخبر عن هؤلاء المشركين أنهم لا يؤمنون. وقال الجرجاني: قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ رفع موضعه نصب على تأويل أن لا يؤمنوا به، (أن) الخفيفة تضمير، فإذا أضمرت لم تعمل؛ كقوله تعالى: ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: 64] فعلى هذا قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ تفسير للكناية في قوله: ﴿نَسْلُكُهُ﴾ كأنه قيل: نسلك في قلوب المجرمين ألا يؤمنوا به، فلما كفَّ ذِكْرُ (أن) عاد الفعل إلى الرفع، وهذا معنى قول الفراء؛ لأنه قال: يجعل في قلوبهم ألا يؤمنوا، والكناية في (به) تعود إلى الذكر؛ الذي هو القرآن في قول ابن عباس، وفي قول غيره يجوز أن تعود إلى الرسول، ونظير هاتين الآيتين في المعنى واللفظ قوله في الشعراء: ﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ ۖ ۲۰۰ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [الشعراء: 200-201]»⁽¹⁷⁾.

ويُظهر الواحدي بهذه المعالجة وعياً بقضية الاستدلال بما يؤيد رأيه من إيراد للنظر في القول بحذف حرف النصب الذي من شأنه أن يسبك مصدراً مؤولاً منه ومما دخل عليه من الفعل، فيعرض لذكر مسألة حذف (أن) المصدرية مع إهمال عملها، ويورد النظر في ذلك، وهي

مسألة عرض لها النحويون وأوردوا لها شواهد ونظائر كثيرة، وهي من المسائل الخلافية بين النحويين، وقد اشتهر عن بعض النحويين من غير البصريين إجازتهم النصب على إضمار (أن)، كما اشتهر عن البصريين منعهم ذلك إلا أن يكون منها عوض؛ نحو: الفاء والواو⁽¹⁸⁾.

وقد ذكر ابن هشام أن الفعل إذا رفع بعد إضمار (أن) سهل الأمر، ورأى أنه مع ذلك لا

ينقاس، ومنه: {قل أفغير الله تأمروني أعبد} [الزمر: 64]، وقوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ آيَاتِهِ﴾ [الروم 24]، و(تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)، وهو الأشهر في بيت طرفة:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

وقد أشار إلى قراءة (أعبد) بالنصب، كما روي أحضر كذلك، وذكر أن انتصاب (غير) في

الآية على القراءة لا يكون (بأعبد)؛ لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل ﴿تَأْمُرُونِي﴾، و(أن أعبد) بدل اشتمال منه؛ أي تأمروني بغير الله عبادته⁽¹⁹⁾.

وقد عرض لها العكبري ضمن مسائل النحو الخلافية، فقال: «إذا حذف أن فالجيد أن لا

يبقى عملها إلا أن يكون ثم بدل مثل الفاء ونحوها، وقال الكوفيون يبقى عملها، وحجة الأولين قوله تعالى: ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: 64]، وبأن عوامل الأفعال ضعيفة ولا تعمل محذوفة، واحتج الآخرون بأشياء جاءت في الشعر وهي شاذة أو متأولة، وقد قاسوا ذلك على عوامل الأسماء وهو قياس فاسد؛ لأنها أقوى من عوامل الأفعال، ولو جاز مثل ذلك لجاز: يضرب زيد، وأنت تريد: ليضرب»⁽²⁰⁾.

ومن الأمثلة التي استدلت الواحدي بهذا الدليل على التأويل فيها ما أورده في قوله تعالى:

﴿فَسَوَّيْنُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: 29]، قال: «وجمع الكناية في ﴿فَسَوَّيْنُنَّ﴾ لأنه أراد بلفظ

﴿السَّمَاءِ﴾ جميع السموات كقولهم: كثر الدرهم والدينار في أيدي الناس، يراد الجمع، وكثيراً ما

يذكر الواحد والمراد به الجمع، كقوله تعالى: ﴿فَأَنزَلْنَا سُلَاطِينَ﴾ [الشعراء: 77] وقوله: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ

أَعْلَمِينَ﴾ [الشعراء: 16]. وكما أنشده قطرب:

ألا إن جيران العشيّة رائح
دعّتهم دواعٍ من هوى ومنادح

ويجوز أن يراد بالسماء جمع سماة أو سماوة، على ما ذكرنا قبل. وجائز أن تعود الكناية على أجزاء السماء ونواحيها»⁽²¹⁾.

وفيما أورده الواحدي هنا توظيف لهذا الدليل باستعراض نظائر للتأويل بالحمل على المعنى، بذكر الواحد مرادًا به الجمع، أو بالحمل على ما في المفرد من معنى الجمع، بما اشتمل عليه وتضمنه من أجزاء **مثلاً ونحو ذلك**.

ومما ورد كذلك لدى الواحدي من استدلال بإيراد النظير في نحو ما سبق قوله: «وقوله تعالى: ﴿فَأَنْفُخُ فِيهِ﴾ [آل عمران: 49]، أي: في الطَّيْرِ. و ﴿الطَّيْرِ﴾ يجوز تذكيره، على معنى الجمع، وتأنيثه، على معنى الجماعة.

ولا يجوز أن تعود الكناية إلى الطين؛ لأن النسخ إنَّما يكون في طينٍ مخصوص، وهو: ما كان مُهَيَّأً منه، والطينُ المتقدِّمُ ذكره، عامٌّ، فلا تعود إليه الكناية؛ ألا ترى أنه لا يُنْفَخُ في جميع الطَّيْنِ. ويجوز أن تعود الكناية على ذي الهيئة. وأريد بـ (الهيئة): ذو الهيئة، كما أريد بـ (القسمه): المقسوم، في قوله: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾ [النساء: 8]؛ لأنه قال: ﴿فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ [النساء: 8]⁽²²⁾.

وفي النص بدا ظاهراً تأكيد الواحدي على هذا النوع من الدليل، وهو إيراد النظير الذي يحسب أنه جرى عليه، فيلتمس فيه تمهيداً لما يرجو تأكيده من مسائل التأويل.

ومع ما سبق ذكره، يحسب الباحث أن ما يمكن أن يورد نظيراً لمسألة ما لفرض كونها جارية عليه لا يلزم بالضرورة أن نحمل عليه ما نحن بمعرض الحديث عنه، لاسيما إذا احتمل غيره، وكان الاحتمال فيه ظاهراً، أو أمكن حمل الكلام على غيره دون تعسف أو لِيّ للنص.

ج- إيراد القراءة القرآنية:

من الأدلة المهمة التي ترد هنا في الكلام عن أدلة التأويل القرآنية الأخرى، فقد يجد النحوي أو المفسر نفسه في معرض معالجة نص قرآني معين، ويجد أن هذا النص به حاجة إلى التأويل بالحذف أو الزيادة أو الحمل على المعنى أو غير ذلك من ملامح التأويل، ويجد أن ثمة قراءة أخرى تعضد ما يقتضيه التأويل وتؤيده، فيبدو بذلك الدليل موجهاً للحدث التأويلي ومرشداً له

نحو ما ينبغي أن يكون الكلام عليه في الأصل، أو فيما وضعه المتأول في ذهنه من صورة مثالية، يحاكم إليه الاستعمالات التي ينتجها الحدث الكلامي.

ولعل ما يميز هذا النوع من الدليل أنه من النص القرآني ذاته، فحضوره لا يقل أهمية عن النص الذي جرى تأويله، وقد يصلح أن يطلق عليه أنه دليل من داخل النص لا من خارجه؛ لذا رأى الباحث أهمية الوقوف عنده وتسليط الضوء عليه، لاسيما أن له حضورًا غير قليل لدى الواحد في كتابه (البيسط)، يمكن الوقوف عنده وإيضاحه ومناقشته؛ ولأن مجال القراءات القرآنية رحب والروايات فيه متعددة ولأن حضوره في الاستشهاد في الدرس النحوي مشتهر فإن تسليط الضوء عليه قد يضيء جوانب مهمة من البحث لاسيما أن الواحد في كتابه هذا أودعه كثيرًا من القراءات والروايات القرآنية.

وهذا الكلام نجد له صدى ظاهرًا لدى الواحد في كتابه (البيسط)، إذ نجد أن ما أورده من القراءات وما ضمّنه كتابه بعضًا منه جاء لهذا الغرض؛ وهو الدلالة على التأويل والإرشاد لما ينبغي أن يسير نحوه التأويل، بمعنى أنه بمنزلة المرشد للمتأول، فيلتمس نحو هذه الأدلة ليوجه النص وجهته التأويلية الصحيحة، ويعمد إلى التماس قراءة تشهد له، أو نص هنا أو هناك، أو سياق معين يمكن أن يسهم فيما نحنا نحوه من تأويل.

وهنا الحديث عن القراءة القرآنية ودورها في توجيه التأويل النحوي، فنجد، مثلًا، أن الواحد يورد الآية مما اشتهر فيها قراءة أخرى متواترة أو غير متواترة، ويورد عليها تعليقًا من كلامه أو مما ينقله عن غيره، وقد يتضمن كلامه تأويلًا نحويًا، ويورد في السياق ذاته استشهادًا بقراءة أخرى، قد تكون في الموضع ذاته، وقد تكون في موضع آخر يشبهه، ويسوق ما يورده في هذا الشأن مساق الدليل الذي يوجه التأويل، وهكذا نجده في عدد من المواضع.

ولئن كانت الأدلة التي يعتمد عليها المؤول تتعدد طبيعتها، فإن كون الدليل الذي يورده المؤول في معالجتها نصًا قرآنيًا من القرآن ذاته يعد أوثق في الأخذ به واعتماده لملاسته القوية بالنص المؤول.

وقد نجد أن تنوع القراءات القرآنية وتعددتها سبب داغٍ للتأويل من جهة ثرائها وكثرتها وأنها تكشف عن قصور في ظاهر النص يجعله في حاجة إلى التأويل، في حين أنها من جهة أخرى موجّهة ودليل مرشد إليه، ولا يلزم من ذلك أن تكون كذلك في كل المواضع التي ترد فيها، بل قد تبدو في موضع ما أقرب إلى أن تكون سبباً منها إلى كونها دليلاً موجّهًا، في حين أنك تراها في موضع آخر أقرب لأن تكون دليلاً من كونها سببًا، كما قد يبدو الأمر متداخلاً في موضع آخر، وسبب هذا التداخل -من وجهة نظر الباحث- هو صلاحيتها للسببية والدليل، ما يعني أن حكاية التداخل هو ما ينبغي إعادة النظر فيه وتحليله، إذ قد تبدو القراءة القرآنية في موضع معين تصلح لأن تكون سببًا ودليلاً في آن واحد، دون حاجة إلى حكاية التداخل فيها.

وإن كان مثل هذا الدليل حاضرًا في كتاب البسيط فإن حضوره لا يبدو قويًا كحضور غيره من الموجّهات، وقد يعود السبب في ذلك إلى منهجية الواحدي في تعاطيه مع القراءات، وحرصه على الترجيح فيما بينها، واستعداده لتخطئتها أو القدح فيها أحيانًا، مع كونه حريصًا -في الغالب- على إيرادها وعدم إغفالها، ولكن ذلك -على حجم الكتاب- لا يبدو شيئًا ذا بال يستدعي النظر أو يشكل ظاهرة تستدعي الوقوف عندها إذا ما قورن بما سبق من الموجّهات قبله، وحسب الباحث هنا الإشارة إلى شيء من ذلك مما وقف عليه في هذه الدراسة.

فمن الأمثلة على هذا الدليل في كتاب البسيط ما أورده الواحدي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا الْخَيْبَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِأَخِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ﴾ [البقرة: 267]، في حديثه عن معنى الإغماض، حيث عرض لحديث طويل في بيانه والمراد منه، ومن ذلك قوله: «قال ابن عباس في رواية العوفي: لو كان لأحدكم على رجل حقٌّ فجاءه بهذا لم يأخذه إلا وهو يرى أنه قد أغمض له عن بعض حقه وتساهل فيه.

وقال في رواية الوالبي: ولستم بأخذي هذا الرديء بحساب الجيد حتى تحطوا من الثمن، وبه قال الحسن وقتادة، وهذا القول يحمل على الإغماض إذا كان متعديًا إلى آخر، كما تقول: أغمضت بصر الميت وغمضتُه، كان المعنى: ولستم بأخذي إلا إذا أغمضتم بصر البائع، يعني:

أمرتموه بالإغماض والحطّ من الثمن، فيكون المفعولُ محذوفاً في هذا، يدل على هذا المعنى: قراءة أبي مجلز: {تُغْمَضُوا} فيه بضم التاء وفتح الميم؛ يعني: إلا أن يُهضم لكم⁽²³⁾.

ووجه إيراد كلام الواحدي هنا هو استدلاله بقراءة أبي مجلز على صحة تأويله، وذلك أن ما ذكره الواحدي هنا تأويل بحذف المفعول من قوله {تُغْمَضُوا}، وهذه الدعوى بحذف المفعول جارية على معنى جاءت القراءة هنا لتقويته، وبغض الطرف عن مدى علاقة ما تهدي إليه القراءة بمعنى (تغمضوا فيه) الذي قيل بالتأويل فيه، يظل ما ذكره الواحدي أحد التأويلات التي قيلت في الآية، التي حاول أن يسوغ لها بما أمكنه من دليل.

ومن الأمثلة أيضاً على هذا الدليل وهو إيراد القراءة القرآنية على التأويل ما أورده الواحدي في قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَرَغًا ۖ إِن كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ ۗ لَوْلَا أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [القصص: 10] من أن المراد أنها كادت تبدي أن موسى ابنها؛ لما ضاق صدرها بقول آل فرعون: هو ابن فرعون، فكادت تبدي به؛ أي: تظهره.

قال الواحدي: «فالكناية من {بِهِ} تعود على اسم موسى على قول هؤلاء؛ وهو الصحيح. وسبب الإبداء مختلف فيه، فعند بعضهم: وَجُدًا به. وعند مقاتل: شفقةً عليه من الغرق. وعند الكلبي ضيق صدرها بما تسمع من قولهم: موسى بن فرعون. ويقال: أبدى الشيء، ودخلت الباء هاهنا؛ لأنه أريد بالإبداء: الإخبار والإشعار، يدل على هذا ما روي في حرف عبد الله: إن كادت لتشعر به»⁽²⁴⁾.

والشاهد مما ذكره الواحدي هنا هو استدلاله بما ورد في حق عبد الله بن مسعود من قراءة، حيث ساقها مساق الدليل على التأويل بالحمل على المعنى في الآية، فالفعل (أبدى) يتعدى إلى مفعوله بنفسه دون الحاجة إلى حرف جر يتوصل به إلى مفعوله، ولكن لما وصل إلى مفعوله بوساطة حرف الجر عُلم أن الفعل (أبدى) جرى على غير ظاهره في الاستعمال، فحمل على معنى (الإخبار، والإشعار)، وأيد الواحدي ذلك بقراءة من قرأ: (إن كادت لتشعر به)، وهي قراءة ابن مسعود وأبي وحفصة⁽²⁵⁾؛ لظهور التصريح فيها بالمعنى الذي حمل الآية على معناه، ومع إشارة غير

الواحدى إلى هذه القراءة، كالفراء والماتريدي يتبين من عرض الواحدى لها ومدى توظيفه إياها وعيه بقضايا التأويل، لاسيما وهو يتغيا تلمس أدلتها.

ومن أمثلة ذلك أيضاً ما جاء في (البسيط) في قوله تعالى: ﴿وَصَدَقَتْ بِكَلِمَتِ رَبِّهَا﴾ [التحریم: 12]، في بيان المراد من قوله: ﴿بِكَلِمَتِ﴾، قال الواحدى: «قال مقاتل: يعنى بعيسى أنه نبى الله، ويدل على هذا قراءة الحسن (بكلمة ربها) على الواحد. وعيسى سمي كلمة الله في مواضع من القرآن، وجمعت تلك الكلمة هاهنا فذكرت باسم الجمع»⁽²⁶⁾.

ووجه الاستدلال بالقراءة هنا على التأويل إيراد قراءة الحسن (بكلمة ربها) في معرض الاستدلال على ذكر الجمع مراداً به الإفراد، في قوله: (كلمات) أنه أراد عيسى عليه السلام، وقد كثر استعمال (كلمة) مفردة مراداً بها عيسى عليه السلام، فلما جمعت وحملت على المعنى ذاته حرص الواحدى على إيراد دليل يقوى ما ذكر، فأورد قراءة الحسن، وهي قراءة قرأ بها أبو العالية، وأبومجلز، وعاصم الجحدري، وغيرهم⁽²⁷⁾.

د. كثرة الاستعمال

وتعدّ كثرة الاستعمال إحدى الموجّهات المهمّة في التأويل النحوي، إلى جانب كونها علة نحوية مشتهرة لدى النحويين، عرض لها النحويون في كلامهم عن العلل النحوية، بل أفردها بعضهم بالبحث عن المسائل النحوية التي حكى فيها النحويون كثرة الاستعمال علة، وما يهنا هنا هو الحديث عن علاقة هذه العلة بالتأويل النحوي، بوصفها دليلاً يمكن الاعتماد عليه في حكاية التأويل⁽²⁸⁾؛ إذ تتصل اتصالاً مباشراً بعلم المخاطب بغرض المتكلم وموضوع الكلام، وهي -أي علة كثرة الاستعمال- من العلل الدلالية، إذ تؤدي إلى علم المخاطب بالمعنى، ووضوح الدلالة⁽²⁹⁾.

وعليه، فما دام الحديث هنا في الأدلة التي يسترشد بها النحوي في معالجته نصّاً ما داخله التأويل؛ فإن الباحث هنا يلحظ كثرة الاستعمال موجّهاً ظاهراً ودليلاً مرشداً من أدلة التأويل، وعلى ما يمكن أن يقال في مدى قبول النحويين كثرة الاستعمال علة من العلل النحوية؛ فإن قضية التأويل النحوي متفرعة عن الأثر الذي يمكن أن تحدثه أصالة كثرة الاستعمال في باب العلية.

ويميل الباحث هنا إلى ترجيح أن كثرة الاستعمال موجّهًا يمكن الاستئناس به في باب التأويل؛ لأن ما استعملته العرب كثيرًا ودرجت على استعماله على نحو يمكن أن يوصف بالكثرة، استدعى تصرفًا خاصًا جعل كثيرًا من التراكيب في كثير من الأحيان تبدو غير منسجمة مع ما ينبغي أن يكون عليه في الأصل، وهو ما دعا النحويين إلى ملاحظة السبب وراءه؛ إذ خالصوا إلى القول بعلّة هذه الكثرة في الاستعمال، كما أن ضابط الكثرة وإشكالية تحديدها هو ما ألقى بظلاله أيضًا على تقبل النحويين لهذه العلة.

وهنا يمكن القول: إن هذا الموجه من موجّهات التأويل قد يستأنس به في التأويل، ولعل ذلك يتضح فيما سيعرض له الباحث من أمثلة حضر فيها هذا الدليل جليًا على التأويل. فمن ذلك ما أورده الواحدي عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: 240]، حين عرض للحديث عن إعراب ﴿وَصِيَّةً﴾ قال الواحدي: «واختلف القراء في رفع الوصية ونصبها. فمن رفع فله وجهان: أحدهما: أن يجعل الوصية مبتدأ، والظرف خبره، وهو قوله: ﴿لِأَزْوَاجِهِمْ﴾. وحسن الابتداء بالنكرة، لأنه موضع تخصيص، كما حسن أن يرتفع: سلام عليكم، وخير بين يديك. والوجه الآخر: أن يُضمّر له خبرًا، فيكون قوله: ﴿لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ صفةً للنكرة التي هي الوصية، وتقدير الخبر المضمّر: فعلمهم وصية لأزواجهم.

قال أبو عبيد: ومع هذا رأينا المعنى كله في القرآن رفعًا، مثل قوله: ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: 237]، ﴿قَدِيَّةٌ مُّسَلَّمَةٌ﴾ [النساء: 92]، ﴿فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ [البقرة: 196]. ونحوها. ومن نصب حملة على الفعل، أي: فليوصوا وصيةً، فتُنصَب الوصية على المصدر، ويكون قوله: ﴿لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ وصفًا كما كان في قول من أضمّر الخبر كذلك. ومن حجّتهم: أن الظرف إذا تأخر عن النكرة كان استعماله صفةً أكثر، وإذا كان خبرًا تقدم على النكرة، كقوله: ﴿وَلَهُمْ أَعْمَلٌ﴾ [المؤمنون: 63] ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: 35] فإذا تأخرت فالأكثر فيها أن تكون صفات، وهاهنا تأخر الظرف، وهو قوله: ﴿لِأَزْوَاجِهِمْ﴾، فالأحسن أن تكون صفة للنكرة، لا خبرًا»⁽³⁰⁾.

وموضع الشاهد هنا فيما أورده الواحدي هو الاستدلال بدليل كثرة الاستعمال على ما ذكره من تأويل في الآية، بحذف عامل النصب وانتصاب ﴿وَصِيَّةٌ﴾ على أنها مفعول مطلق، بدليل ما أورده من تقدير وهو (فليوصوا وصيةً)، ودليله على هذا التأويل هنا هو أن الظرف إذا تأخر عن النكرة كان استعماله صفةً أكثر، وإذا كان خبرًا تقدم على النكرة، وأنه في الآية تأخر الجار والمجرور عن النكرة، فترجح كونها صفة لما بعدها على كونه خبرًا لها، وقُدِّرَ للنصب عامل محذوف، جاء في (الكشف والبيان) ما نصّه: ﴿وَصِيَّةٌ﴾ بالنصب على معنى فليوصوا وصية، وقرأ الباقون بالرفع على معنى كتب عليهم الوصية، وقيل: معناه لأزواجهم وصية، ولتكن وصية، ودليل هذه القراءة قراءة عبد الله: كتبت عليهم وصية لأزواجهم»⁽³¹⁾.

ومن الأمثلة أيضًا على هذا الدليل في كتاب (البسيط) ما أورده الواحدي عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ٣٥ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ٣٦﴾ [الذاريات: 35-36]، قال الواحدي: «قال مجاهد، ومقاتل والمفسرون: يعني: لوطًا وبنتيه. وهذا مذكور في مواضع من التنزيل كقوله: ﴿أَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أُمَّرَأَتَهُ﴾ [الأعراف: 83]، وقوله: ﴿لَنْنَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ﴾ [العنكبوت: 2]، وقوله: ﴿إِلَّا آءَالَ لُوطٍ﴾ [القمر: 34] الآيات. والتقدير في الآية: غير أهل بيت، وكثر استعمال هذا حتى انطلق البيت على أهله، فيقال: بيت شريف، يراد به الأهل»⁽³²⁾.

ووجه الاستشهاد عنها بما أورده الواحدي هو حضور كثرة الاستعمال موجّهًا من موجّهات التأويل، فما أورده الواحدي من تقدير في قوله تعالى: ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ﴾ [الذاريات: 36]، من أن المراد في الأصل (غير أهل بيت) هو تأويل مؤداه حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ليكون بمنزلته فيما يدل عليه من معنى، أو يكون من قبيل المجاز المرسل الذي علاقته المحلية بذكر المحل والمراد الحالّ فيه⁽³³⁾، وهو هنا ذكر البيت وأراد أهله، لكن الواحدي اكتفى بإيراد التقدير هنا عن ذكر الحذف⁽³⁴⁾، وذكر كثرة الاستعمال في إطلاق لفظ (بيت) مرادًا به الأهل دليلًا لما أورده من تأويل.

هـ - الإيماء بذكر النقيض

نجد أن الإيماء بذكر النقيض هنا من الموجّهات المهمة التي وُجّه به التأويل النحوي؛ إذ هي مما يهدي بذاته إلى ما يختفي وراءه من معنى، وقد يُعدّ هذا الموجّه أو الدليل من الأدلة المنطقية التي عالج بها النحويون قضايا التأويل، وهذا الدليل يمكن التطرق إليه في سياق ذكر الأدلة التي يعتمدها النحويون في تأويلهم؛ إذ لا تخلو معالجاتهم التأويلية أحياناً من النزعة العقلية المنطقية، فنجد أن أحدهم ربما ذهب بتأويله إلى ما يمليه المنطق العقلي عليه من توجه وإشارة، وإذا ما أمعن الدارس النظر في ذلك يجده دليلاً مهماً يستحق الرصد والدراسة، ولا شك في أن مثل هذا النوع من الأدلة التي مدارها على العقل والمنطق لا بد من أن يحضر معها دليل آخر يسعفه ويقويه، فيصيران موجّهًا واحدًا من موجّهات التأويل، على نحو ما سيعرض له الباحث من أمثلة، فقد يكون ما يقتضيه المنطق والعقل الموجّه الأوّل للعمل التأويلي، لكنه لا يلبث أن يتصل به غيره ليصبح دليلاً متكاملًا كافيًا لتوجيه التأويل وإقامته، ولعل ذلك يتضح على نحو جلي إذا ما عرض الباحث لتلمس هذا الدليل في كتاب البسيط.

فالنظر إلى الشيء والاستهداء به على نقيضه أو ضده، وتصوره مرادًا ومقصودًا في الكلام معالجة منطقية ظاهرة؛ لأن حمل النقيض على النقيض باب واسع، وله مناسبة، وهي أن النقيضين، غالبًا، يتلازمان في الخطور بالبال والحضور في الذهن، بتصور أحدهما بمجرد ذكر الآخر أو التفكير فيه⁽³⁵⁾.

فيلاحظ بذلك وجود بنية أساسية بين النقيضين، تجمع بينهما، وتجعل كلاً منهما مشدودًا إلى الآخر دائرًا معه حيث دار.

وعلى هذا الأساس يمكن القول: إن نفي أحد النقيضين يعني إثبات الآخر، فيكون بهذه الصفة دليلاً عليه، وهو ما يحاول الباحث هنا رصده في كتاب البسيط، بالوقوف على ما جرى التأويل فيه استهداءً بالإيماء إلى ذكر النقيض.

وفيما يلي أمثلة لهذا النوع من موجّهات التأويل فيما أورده الواحدي في كتاب (البسيط)، فمن ذلك حديثه في قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾ [لقمان:32]،

قال: «أي من هول ما هم فيه، نجاهم حين أفضوا واتفوا إلى البر. قال صاحب النظم: المراد من قوله: فلما نجاهم: الاستقبال، وإن كان لفظه لفظ الماضي، بدليل قوله: ﴿فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان:32]. ولما لا يقتضي جواباً بالفاء، وأراد (فمنهم مقتصد ومنهم جائر)، ودلّ على هذا المضمّر قوله: ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾ [لقمان:32]، فأوماً بهذا إلى هذا، نقيض قوله: ﴿فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان:32]، ونقيض الاقتصاد: الجور»⁽³⁶⁾.

وفيما تقدم مما أورده الواحدي -رحمه الله- معالجة تأويلية بتقدير محذوف من الكلام نقيض ما هو مذكور فيه، وهو ما تأوله بقوله: (ومنهم جائر)، وفي ذلك إيماء إلى النقيض بذكر نقيضه بدعوى ما سبقت الإشارة إليه من بنية أساسية مشتركة بينهما، تحضر كلما أشير إلى أحدهما، وإذا ما أنعمنا النظر في هذا الدليل وجدنا أنه يتجاذبه طرفان: عقلي منطقي، ولفظي، فالعقلي تستدعيه علاقة ما بين النقيضين، واللفظي تستدعيه بنية اللفظ نفسه، فيتكاملان على نحو يحسن معه التأويل.

وإذا ما حاول الباحث تطبيق ذلك على ما سبق يخلص إلى أن (منهم مقتصد): هذا تركيب يوحى بتفصيل وتفريع عن سابق عام، يتصور منه خلو فئة أخرى غير المذكورة من الحكم، فهي بطبيعة الحال غير داخلية فيه، بدليل التبويض الذي أفهمه (من) في الجملة، وعليه يمكن استخلاص جملة أخرى منها دون الحاجة إلى أي دليل آخر، وهي: (ومنهم غير مقتصد)، وهو موضع الشاهد في الحديث عن التأويل، وذلك ما ألمح الباحث إليه باتصاله بالتفكير المنطقي، غير أن ما يسعف التأويل أيضاً هنا هو البنية اللفظية التي يتحدد معها خصوصية التأويل، وهي هنا (مقتصد)؛ إذ الاقتصاد يقابله الجور، على ما يفهم من معنى الآية، وبه يكتمل العمل التأويلي.

ومع ما وجد لدى الواحدي من إعمال لدليل الإيماء بذكر النقيض في تأويل الآية؛ نجد من يستلهم التأويل نفسه بدليل الإيماء بذكر النقيض، ودليل آخر من السياق، من ذلك ما ذكره مكي بن أبي طالب عند تفسير هذه الآية، قال: «﴿فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: 32] أي: في قوله وإقراره بربه، وهو مضمّر للكفر بعد ذلك، وقال ابن زيد: المقتصد على صلاح من الأمر، وفي الكلام حذف، كأنه قال: ومنهم كافر بربه الذي نجاه من الغرق. ودل على ذلك قوله: ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا﴾

إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كُفُورٌ ﴿ [لقمان: 32]، أي: وما يكفر بأدلتنا وحججنا إلا كل غدار عنيد، فدل الجحود المذكور على الكفر المحذوف»⁽³⁷⁾. فهذا التأويل جرى على دليل الإيماء بذكر النقيض.

ودليل آخر هو ما ورد في السياق بعده، وقد يتسع التأويل باتساع الأدلة التي يستحضرها المتأول، لنجد من يقدر في المحذوف (ومنهم الموقن بالآيات الشاكر للنعمة)؛ ليكون قسيماً ثالثاً للمقتصد والجاحد، ف«المقتصد: الفاعل للمقصد وهو التوسط بين طرفين، والمقام دليل على أن المراد الاقتصاد في الكفر لوقوع تذييله بقوله: وما يجحد بآياتنا إلا كل ختار كفور، ولقوله في نظيره في سورة العنكبوت: ﴿فَلَمَّا نَجَّيْنَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: 65]، وقد يطلق المقتصد على الذي يتوسط حاله بين الصلاح وضده. كما قال تعالى: ﴿مَنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: 66]. والجاحد الكفور: هو المفرط في الكفر والجحد. والجحود: الإنكار والنفي. وتقدم عند قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: 33]، وعلم أن هنالك قسماً ثالثاً وهو الموقن بالآيات الشاكر للنعمة وأولئك هم المؤمنون، قال في سورة فاطر: ﴿فَمَنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ - وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: 32]، وهذا الاقتصار كقول جرير:

كانت حنيفة أثلاثاً فثلثهم من العبيد وثلث من موالها

أي: والثلث الآخر من أنفسهم»⁽³⁸⁾.

ومن المواضع التي جاء فيها إعمال هذا الدليل في كتاب (البسيط) ما ذكره الواحدي في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ﴾ [الحديد: 10] قال الواحدي: «قال صاحب النظم: قوله: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ﴾ يقتضي نقيضاً، كما قال: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الحشر: 20]، ولم يعي هاهنا النقيض الذي يقابل من أنفق، فلما قال ﴿أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتَلُوا﴾ دل على هذا النقيض؛ لأن نقيضه من أنفقوا من بعد وقاتلوا»⁽³⁹⁾.

ووجه الاستشهاد فيما قاله الواحدي ظاهر، حيث أشار إلى محذوف في الآية هو من تمام معناها؛ بدليل ما ورد فيها، وهذا المذكور جار مجرى ما أومئ به للدلالة على نقيضه، وهذا التأويل الذي أورده الواحدي هنا مشتهر لدى المفسرين في هذه الآية⁽⁴⁰⁾.

وهذا من المواضع التي يستدل فيها على التأويل من أكثر من وجه؛ إذ دل عليه ذكر النقيض، كما دل عليه التصريح به بعد ذلك في السياق ذاته، من ذلك قوله: «فلما قال: ﴿أُولَئِكَ أَكْبَرُ مِنْ أَمْكَرٍ لَكَ مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتَلُوا﴾ [الحديد:10] دلّ على هذا النقيض؛ لأن نقيضه من أنفقوا من بعد وقتلوا»⁽⁴¹⁾، كما دل عليه أيضاً بنية اللفظ من الفعل ﴿يَسْتَوِي﴾ التي تقتضي مقابلاً تنعقد به المفاضلة⁽⁴²⁾، وهو دليل -إذا ما نظر إليه وحده- يجعل النص مفتقراً إلى التأويل دون هداية منه إلى ماهية ما ينبغي تقديره؛ إذ يحتاج لفظ ﴿يَسْتَوِي﴾ إلى طرف يُتصور مقابلاً لقوله: ﴿مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتَلَ﴾، وبالنظر إلى ما يهدي إليه الفعل ﴿يَسْتَوِي﴾، ودلالة الإيماء بذكر النقيض تتولد جملتان تصلح كلاهما منطقياً لأن تكون مقابلاً للجملتين المذكورتين، وهي (من أنفق من قبل الفتح وقتل)، وهاتان الجملتان هما:

- من لم ينفق من قبل الفتح ولم يقاتل.

- من أنفق من بعد الفتح وقتل.

فيلاحظ أن عموماً محتملاً صلح أن يكون مقابلاً للجملتين المذكورتين، هو (من لم ينفق من قبل الفتح ولم يقاتل)، وهو ما يمكن أن يندرج تحته (من أنفق من بعد الفتح وقتل)، و(من لم ينفق أصلاً ولم يقاتل)، غير أن ما يحدّد هوية المقدر الصحيح في العمل التأويلي في كثير من الأحيان قرائن تشترك فيما بينها في صناعة الحدث التأويلي.

الهوامش والإحالات:

- (1) عرفان أنتونو: مفهوم التأويل في علم النحو، دراسة إبستمولوجية، بحث منشور مقدم إلى كلية الآداب والعلوم الثقافية بجامعة سونن كاليبجاكا الإسلامية، 2013م، ص59.

- (2) ينظر: ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، 1986م، ص7.
- (3) أحمد بن زكريّا، ابن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب، ط: 1423هـ / 2002م، ج1، ص163.
- (4) محمد بن أحمد الأزهرى: تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 2001م، ج15، 329. وينظر: ابن منظور: لسان العرب، محمد بن مكرم الإفريقي المصري، دار صادر - بيروت، ط1، ج11، ص32.
- (5) الأزهرى: تهذيب اللغة، ج15، 329.
- (6) غازي مختار طليمات: أثر التأويل النحوي في فهم النص، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد: 15، 1418هـ / 1998م، ص249.
- (7) ينظر: علي، أبو المكارم: التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 الأولى، القاهرة، 2006م، ص231.
- (8) فلاح إبراهيم نصيف الفهدي: التأويل النحوي في الحديث الشريف، أطروحة (دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1427هـ / 2006م، ص8.
- (9) بثينة الجلاصي: إمكانات التأويل في توظيف السياق عند الأصوليين، مجلة المشكاة، العدد (9،10)، 2012م، جامعة الزيتونة، ص337.
- (10) فوزية، دندوقة: التأويل في الدراسات العربية: إشكالاته وقضاياها، أطروحة (دكتوراه)، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر بالجزائر، 2010م، ص186 - 187.
- (11) فهد بن سعيد، القحطاني: أثر القرينة الشرعية في توجه الحكم النحوي عند ابن هشام، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1427هـ، ص41. وينظر: عثمان، ابن جني، أبو الفتح: الخصائص، الطبعة الثالثة، 1403هـ، ج1، ص246.
- (12) الواحدى: البسيط، ج2، ص50.
- (13) الواحدى: البسيط، ج7، ص122.
- (14) ينظر الواحدى: البسيط، ج7، ص123.
- (15) فهد، القحطاني: أثر القرينة الشرعية، ص41، وينظر: عبدالله بن يوسف، ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر - بيروت، الطبعة السادسة، 1985م، ص887.

- 16) ينظر: الواحدي: البسيط، ج12، ص360.
- 17) الواحدي: البسيط، ج12، ص522.
- 18) عبدالله بن الحسين بن عبدالله، العكبري، محب الدين، أبو البقاء: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م، ج2، ص32.
- 19) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ص840.
- 20) ينظر: العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص31.
- 21) ينظر: الواحدي: البسيط، ج2، ص267.
- 22) ينظر: الواحدي: البسيط، ج5، ص242 - 243.
- 23) الواحدي: البسيط، ج4، ص398 - 399. وهذه القراءة نسيها مكي بن أبي طالب للحسن، فقال: «وقرأ الحسن {أن تُغْمَضُوا} بفتح الميم وضم التاء. أي لستم تأخذونه حتى تنقصوا من سعر غيره. وكذلك قرأ قتادة. قيل: معناه: لستم تأخذونه إلا أن يهضم لكم من ثمنه أي ينقص». ينظر: مكي بن أبي طالب حَمَوْش بن محمد بن مختار، القيسي، أبو محمد: الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، ط1، 1429هـ - 2008م، ج1، ص893.
- 24) الواحدي: البسيط، ج17، ص315. وقد ذكر الفراء هذه القراءة. ينظر: يحيى بن زياد بن عبد الله، الفراء: معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى، ج2، ص303.
- 25) ينظر: الفراء: معاني القرآن، ج3، ص272. وينظر: محمد بن محمد بن محمود، الماتريدي، أبو منصور: تأويلات أهل السنة (تفسير الماتريدي)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط1، 1426هـ - 2005م، ج8، ص152.
- 26) الواحدي: البسيط، ج22، ص32.
- 27) ينظر: عبد الرحمن بن علي بن محمد، ابن الجوزي، جمال الدين، أبو الفرج: زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط1، 1422هـ، ج4، ص312. وينظر: محمد بن عمر التميمي، الرازي، فخر الدين: مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية - بيروت - 1421هـ - 2000م، ط1، ج30، ص45.
- 28) ينظر: دندوقة: التأويل في الدراسات العربية إشكالاته وقضاياها، ص168 - 173.

- (29) ينظر: مالك نظير، يحيا: أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (30) العدد (2) 2008م، ص41.
- (30) الواحدي: البسيط، ج4، ص279 – 281.
- (31) أحمد بن محمد بن إبراهيم، الثعلبي، أبو إسحاق: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط1، 1422هـ / 2002م، ج2، ص200.
- (32) الواحدي: البسيط، ج20، ص414.
- (33) ينظر: عبد الرحمن بن حسن حبنكة، الميداني دمشقي: البلاغة العربية: أسسها وعلومها وفنونها، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط1، 1416 هـ - 1996م، ج2، ص218-219.
- (34) ينظر أيضًا: الحسين بن مسعود، البغوي، محي السنة، أبو محمد: معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط4، 1417 هـ - 1997م، ج7، ص377. وينظر: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح، القرطبي، شمس الدين، أبو عبد الله: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط2، 1384 هـ - 1964م، ج17، ص48. وينظر: عبد الله بن أحمد بن محمود، النسفي، أبو البركات: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق الشيخ: مروان محمد الشعار، دار النفائس . بيروت 2005م، ج4، ص148
- (35) ينظر: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، السكاكي الخوارزمي الحنفي، أبو يعقوب: مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2، 1407 هـ - 1987م، ص39.
- (36) ينظر: الواحدي: البسيط، ج18، ص118.
- (37) مكي بن أبي طالب، القيسي: الهداية إلى بلوغ النهاية، ج9، ص5739.
- (38) محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر، ابن عاشور: التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984هـ، ج21، ص191.
- (39) الواحدي: البسيط، ج21، ص262 – 263.

- (40) ينظر: البغوي: معالم التنزيل في تفسير القرآن، ج8، ص33. والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج17، ص240. وابن عاشور: التحرير والتنوير، ج27، ص375.
- (41) الواحدي: البسيط، ج21، 263.
- (42) ينظر: ما قال الطاهر بن عاشور عند هذه الآية: «وحذف قسم من أنفق من قبل الفتح إيجازاً لدلالة فعل التسوية عليه لا محالة، والتقدير: لا يستوي من أنفق من قبل الفتح ومن أنفق بعده». ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج27، ص375.

